

الملتقى الدولي الثامن حول فقه الموازنات بجامعة باتنة

واقع الفتاوى المعاصرة والتقليل مما هو متناقض وشاذ

لهذا المنهج، وبيان أخطارها، وكذا تقريب المسافة بين الأصول النظرية للفقه الإسلامي وواقعه اليوم.

وحسب عميد كلية العلوم الإسلامية الدكتور عبد القادر بن حرز الله، فإن الملتقى أدرك غاياته وشكل فرصة لتبادل المعارف والخبرات والتجارب بين طلبة الكلية والمشاركين من المختصين والأكاديميين، مما سيسهم في سقل وتطوير خبراتهم في معالجة أبعاد موضوع الملتقى. مضيفاً أن تحديد الضوابط من الأوليات التي تفرض نفسها للحيلولة دون إصدار فتاوى متناقضة والنفي والإثبات لأن الأمر في تقديراته يفرض الرجوع لأصول نظرية لفقه الموازنات معتمدة في فتاوى كبار العلماء المعاصرين فيما يقع من نوازل سياسة واقتصادية واجتماعية والارتباط بقواعد الموازنات المرنة وكيفية ضبط الفتاوى المعاصرة وحماية مرجعيتنا الدينية والمحافظة على خصوصيتها الفقهية والعقدية.

للإشارة، فإن منظمي الملتقى تلقوا 50 عرضاً للمشاركة الدولية، تم انتقاء 5 مداخلات منها اثنتان لمتدخلين من المغرب ومداخلتين من ليبيا ومداخلة واحدة من اليمن، فضلاً عن عشرات المداخلات لدكاترة جزائريين من مختلف الجامعات الجزائرية إسهاماً منهم لإنجاح فعاليات هذا الملتقى.



قدر مراعاته في محل النازلة. وشمل برنامج الملتقى أربعة محاور من المحاضرات العلنية التي تقدم وجهات نظر مختلفة ومتقاطعة حول الموضوع، منها مدخل عام لفقه الموازنات وعلاقته بأصول الشريعة، والنوازل الفقهية المعاصرة والاحكام الفتاوى المعاصرة، ومقترحات لتفعيل وضبط فقه الموازنات في الفتاوى المعاصرة.

ويخصوص أهداف الملتقى، أدرج المنظمون أهمية البحث في سبل الوقوف على أهم الأبعاد التي تشكل رباط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية بروح الشريعة ومقاصدها، مع التقليل من الفتاوى المتناقضة والشاذة وتبيان ما كان عليه فقهاؤنا من الحرص على جلب المصالح ودرء المفاسد، ونقد بعض الفتاوى المخالفة

الطبيعي أيضاً أن لا يقدم أحد من المسلمين على التعامل مع أي جديد واقع إلا وهو مستأنس بقول فقيه أو رخصة مفت، خاصة مع كثرة الوقائع وتعددتها وتعاضلها الحاجة إلى الفتوى.

في هذا السياق، أثار المحاضر محمد رفيع من المغرب من جامعة ابن عبد الله بفاس الإشكال بكل أبعاده المختلفة، وفي حديث عن الأسئلة الجوهرية، وفي صلب الموضوع المرتبط بالاقتصاد وأبعاده السياسية الاقتصادية، اعتباراً من كون الموضوع مرتبط بفضه الموازنة الذي اعتبره منهجاً علمياً سليماً، حذر في ذات السياق من الغفلة عن ضوابط اعتبار المقاصد الشرعية ومراتبها في النوازل الجديدة التي جعلت في بعض الأحيان نصوص الفتوى تحمل مصادمة ظاهرة لقاطع من قواطع الشرع، ما يوهم المفتي أنه مقصد شرعي

نقاش مختصون في الشريعة الإسلامية جاؤوا من مختلف جامعات الجزائر ودول عربية شقيقة منها المغرب واليمن وليبيا أول أمس، موضوع فقه الموازنات في نوازل العصر بين معضلات الضم ومزالق التنزيل، وذلك خلال أشغال ملتقى دولي احتضنته كلية العلوم الإسلامية لجامعة باتنة 1.

ع. بزاعي

حرص المشاركون في تدخلاتهم على ضرورة التصدي لهذا الوضع المخالف لما كان عليه الأمر عند فقهاء المالكية الذين تميزت صناعتهم الفقهية في خصوص فقه النوازل بالضبط والاحكام الذي يناسب طبيعة النازلة، ويناسب ما يتطلبه البناء على مقاصد التشريع من احتياط لربط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية بروح الشريعة ومقاصدها.

يأتي هذا الملتقى في إطار البحث في الإشكالية القائمة، المتعلقة أساساً بالحاجة إلى رأي الفقه، وهي حاجة متجددة تجدد حياة المسلمين الذين عظموا هذا الدين باعتناقه والخضوع لأحكامه، لذلك فهم في كل زمان يبحثون عن حكمه في كل ما يعرض لهم من أحوال اجتماعية أو تقلبات اقتصادية أو مشكلات سياسية، وبالتالي فمن

في طبعته الثامنة بجامعة باتنة 01

كلية العلوم الاسلامية تحتضن الملتقى الدولي حول "فقه الموازنات في نوازل العصر بين معضلات الفهم ومزالق التنزيل"

تظمت كلية العلوم الاسلامية أمس بجامعة باتنة 01 الملتقى الدولي الثامن حول "فقه الموازنات في نوازل العصر بين معضلات الفهم ومزالق التنزيل". بمشاركة عرفت حضورا قويا لها داخل الوطن وخارجه على تراز دولة المغرب، اليمن وليبيا، ومشاركة جامعات الوطن ممثلة بجامعة الامير عبد القادر بقسنطينة، جامعة أدر، جامعة الوادي، جامعة وهران، جامعة البليدة، جامعة الأقطاط، جامعة معسكر، والمنظم جامعة باتنة 01 .



وفي تصريحه لجريدة الأوراس أوضح عميد كلية العلوم الاسلامية السيد عبد القادر حرز الله، أن الملتقى الدولي في طبعته الثامنة جاء نتيجة حاجة المسلمين إلى الفقه والخضوع لأحكامه فيما يخص الواقع والتحديات الاجتماعية أو التقلبات الاقتصادية والمشاكل السياسية هذه الأخيرة التي تحتاج إلى فتوى لاسيما أن الكثير من نوازلها مما تعم به البلوى وما قدمته الوسائل الحديثة من سهولة الاصال بتمكين التخاطب المباشر بين المستفتي والفتية جعل المسلم في مواجهة عدد التسورات والاجتهادات المتناقضة في بعض الأحيان بين النفي والاثبات للحكم الشرعي في النازلة الواحدة، خاصة عندما يزعم كل فقيه أو مفت أنه خرج فتواه على أصول وقواعد (فقه الموازنات) الذي يستمد شرعيته من مقاصد الشريعة بمراتبها ودرجاتها. وأضاف عميد كلية العلوم الاسلامية أن التكيف الفقهي للواقعة أو التخرج على مقاصد فقه الموازنات في الفتاوى المعاصرة أتي مخرجا بالاجراءات العلمية وأصول الصناعة المنهجية المتبعة في ذلك خاصة في فتاوى الفضائيات، منوها أن الغفلة عن ضوابط المقاصد الشرعية ومراتبها في النوازل الجديدة جعلت في بعض الأحيان نصوص الفتوى تحمل مصادمة ظاهرة تقاطع من قواطع الشرع وما توهم المفتي أنه مقصد شرعي قصد مراعاته في محل النازلة.

عليها الملتقى هي ربط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الاسلامية بروح الشريعة ومقاصدها، والتقليل من الضغائن المتناقضة والشاذة، وبيان ما كان عليه فقهاؤنا من الحرص على جلب المصالح ودرء المفسد، ونقد بعض الفتاوى المخالفة لهذا المنهج وبيان أخطارها، وتقريب المسافة بين الأصول النظرية للفقه الاسلامي وواقعه اليوم.

المشاركة في الملتقى الدولي والتي أحصت 50 ملخص مشارك من الدول العربية و100 مشارك من الجامعات الجزائرية تم انتقاء البعض من مشاركات الاساتذة والباحثين وفق ما يسمح بها المكان والميزانية المخصصة له، على أن اليوم الأول من الملتقى عرف حضورا مميزا من طرف المهتمين

بأصول الفقه والشريعة، وتوزع محوره بجلسة تم فيها تعريف فقه الموازنات والمصطلحات ودراسة ماهيته وأسبابه، وفتاوى النوازل السياسة المعاصرة في ضوء فقه الموازنات والضوابط العلمية من الوقوع في مزالق الفتاوى ومزالقاتها، في حين جاءت الجلسة الثانية لدراسة تأسيسية تطبيقية لذات الموضوع، وأثر أصول المذهب الملكي في تأصيل فقه الموازنات وغيرها من المداخلات.

وسيُعرف اليوم الثاني من الملتقى ورشتين لواقع فقه الموازنات في الفتاوى المعاصرة، ومقترحات لتفعيله وضبطه، على أن يختتم اليوم الملتقى الدولي في طبعته الثامنة بقراءة مختلف التوصيات التي خلص بها طوال يومين من تنظيمه.